الملخص

يُعدّ العقد أساس التصرفات القانونية التي تمتاز بالبساطة وعدم التعقيد ،ووضوح علاقة الغير وبيان مدى تأثيرهم أو تأثرهم به، لذلك كان ذو أهتمام واسع من قبل أغلب الانظمة القانونية من أجل تنظيم أحكامه كافة. لكن نتيجة التطور الهائل في ميادين الحياة المختلفة وبداية الثورة الصناعية والذي صاحبه ظهور علاقات قانونية عّدةَ يرتبط تنفيذ أحداها بتنفيذ الآخرى حتى يتم الاستفادة منها، لذلك لم يُعدَ العقد قادراً على تلبية حاجات الفرد المتعددة والمهمة لمواصلة قيامه بكل نشاطاته ومسؤولياته اللازمة لتوفير متطلبات الحياة المختلفة، وصاحب هذا التطور ظهور المشاكل والصعوبات المعقدة ، وبدأت تنتشر فكرة الترابط بين مجموعة من التصرفات القانونية نتيجة القيام بعمليات مشتركة، ومتعاقبة على مال واحد او من اجل تحقيق هدف اقتصادي مهم وذلك بظهور العقود الاقتصادية الكبيرة .

مما شكل ذلك دافعاً الى الفقه والقضاء للبحث عن وسيلة تكون حالة واقعية تلبي توفير متطلبات الحياة بعد التطور الاقتصادي الهائل وتكون ملائمة مع متطلبات العصر، وتكللت الجهود عن ظهور ما يعرف(بالمجموعة العقدية)، وهي عبارة عن عدد من العقود التي ترتبط مع بعضها البعض اما بالمحل، أو بالهدف الاقتصادي الواحد التي تقوم على تحقيقه .اي أنَّها مجموعة من التصرفات القانونية التي تجمع بينها وحدة المحل، أو وحدة السبب(الغاية الاقتصادية)، وينشأ كل منها مستقلاً عن الآخر، أي أنَّ جوهرها يكمن في تعدد التصرفات القانونية التي تكون في الأصل كقاعدة عامة مستقلة عن بعضها البعض ،الى جانب وجود روابط موضوعية بين المتعاقدين في العقود المختلفة داخل المجموعة الواحدة. وغيرت هذه

الفكرة ونظريتها النمط التقليدي لمبدأ الآثر النسبي للعقد، وخرجت عن التفسير الضيق لمبدأ نسبية أثر التصرفات القانونية إذ يمكن للغير أن يكون دائناً أو مديناً في عقد لم يكن طرفا فيه أي لا يكون اجنبيا عن كافة عقود المجموعة العقدية، وأصبحت هذه النظرية ذات أهمية كبيرة وحَظيت بأهتمام واسع من قبل الفقه والقضاء المؤسس لها وبعض الفقه العربي لأنَّها جاءت بالحلول التي عالجت المشاكل والتعقيدات والصعوبات التي رافقت تطبيق تنفيذ العقود الكبيرة المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والطاقة والتجارة الدولية وغيرها. ولأهمية البترول سواء للدول المنتجة أو المستهلكة على حَد سواء كونه من المعادن الاستخراجية الاساسية ويُعدّ المصدر الأول للطاقة وعماد الانتاج الصناعي وشريان الواقع الاقتصادي للعديد من الدول، لكنه لا يتم الحصول عليه وانتاجه الا بالقيام بعمليات عَّدَة من البحث، التنقيب، الأستخراج، النقل، والتصدير وغيرها، ويتم القيام بها بالتعاقد مع الشركات الاجنبية المستثمرة في القطاع النفطي ،ولضخامة هذه الاعمال وتعددها تقوم هذه الشركات بالتعاقد مرة ثانية مع شركات أخرى(التعاقد من الباطن) للقيام بتنفيذ التزاماتها العقدية.

مما ينتج عن ذلك عدد من العقود ، وتشكل بذلك مجموعة من العقود التي ترتبط بمحل واحد ومن أجل تحقيق الهدف الاقتصادي الواحد وهو انتاج البترول. وتدور فكرة الدراسة حول تطبيق فكرة المجموعة العقدية ونظريتها على عقود البترول للأستفادة قدر المستطاع من الأحكام التي جاءت بها والتي توفر الحلول للعديد من المشاكل المرافقة لتطبيق عقود البترول في الواقع العملي. ودراسة هذه الفكرة وجميع أحكامها، وأنَّ البحث في دراسة فكرة المجموعة العقدية وتطبيقاتها في مجال أنتاج البترول والتعريف بها لعدم بحثها ودراستها سابقا ،أمراً جديراً بالاهتمام، ويقدم الفائدة للبلاد في مجال قطاع انتاج البترول. ويدور بحثنا بدراسة هذه الفكرة مقارنة مع القانون العراقي والمصري والفرنسي، وأنَّ عنوان دراستنا (فكرة المجموعة العقدية وتطبيقاتها في عقود البترول).